A

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

A/C.2/51/L.16/Rev.1
29 November 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون

اللجنة الثانية

البند ٩٤ (ج) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: التجارة والتنمية

الاتحاد الروسي وكوستاريكا* وكولومبيا** والمكسيك
والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية واليابان:

التجارة الدولية والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراريها ٥٠/٩٥ و ٥٠/٩٨ المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ وإلى ما يتصل بهما من اتفاقات دولية أخرى ذات الصلة بالتجارة والتنمية والنمو الاقتصادي والقضايا المترابطة،

وإذ تؤكد أهمية وجود نظام تجاري متعدد الأطراف، مفتوح، قائم على قواعد، وعادل ومأمون وغير تمييزي وشفاف وقابل للتنبؤ به،

وإذ تؤكد أيضا ضرورة تهيئة بيئة اقتصادية ومالية دولية ملائمة ومواتية، ومناخ استثماري إيجابي من أجل تحقيق النمو الاقتصادي للاقتصاد العالمي، بما في ذلك إيجاد فرص العمل، وذلك بصفة خاصة من أجل تحقيق النمو والتنمية في البلدان النامية، وإذ تؤكد كذلك مسؤولية كل بلد عن سياساته الاقتصادية الخاصة بالتنمية المستدامة،

---

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

** باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز.

وإذ تلاحظ مع الارتياح النتيجة الناجحة للغاية التي توصلت إليها الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعقودة في ميدراند، جنوب أفريقيا، في الفترة من ٢٧ نيسان/أبريل إلى ١١ أيار/مايو ١٩٩٦ وتقوية روح الشراكة والتضامن الأصيلة التي انبثقت عن الدورة،

وإذ تعرب عن امتنانها العميق لحكومة وشعب جنوب أفريقيا لضيافتهما للمشتركين في الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،

وإذ ترحب مع التقدير بالعرض السخي الذي قدمته حكومة وشعب تايلند لاستضافة الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في عام ٢٠٠٠،

وإذ تعرب عن تقديرها لحكومة وشعب سنغافورة لاستضافة المؤتمر الوزاري الافتتاحي لمنظمة التجارة العالمية،

أولا

١ - تؤيد النتائج التي أحرزتها الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعقودة في ميدراند، جنوب أفريقيا، في نيسان/أبريل و أيار/مايو ١٩٩٦، ولا سيما "الشراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية"[(١)] التي تستند إلى الاتفاقات والمؤتمرات العديدة ذات الصلة، وتعرب عن إرادتها السياسية ومسؤوليتها فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات المتفق عليها؛

٢ - تحيط علما بتقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الثالثة والأربعين؛[(٢)]

٣ - ترحب باعتماد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بوصفه جزءا من منظومة الأمم المتحدة ومساهما في إعادة تنشيطها إصلاحات بعيدة المدى، حسبما هو موضح في "إعلان ميدراند والشراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية"[(٣)]، الوثيقتان اللتان اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته التاسعة، بتوافق الآراء، وتشتملان على برنامج عمله وآليته الحكومية الدولية وإصلاح أمانته، بما في ذلك تكامله مع منظمة التجارة العالمية، وذلك، في جملة أمور، بإتاحة تحليله للتجارة والتنمية وتعاونه مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والمنظمات ذات الصلة، وبذلك يكيف نفسه مع الهياكل الاقتصادية

---

(١) انظر A/51/308.

(٢) A/51/15، (المجلد الثاني).

(٣) A/51/308.

والمؤسسية الجديدة الناشئة عن عملية العولمة، واختتام جولة أوروغواي لاتفاقات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف[٤] وإنشاء منظمة التجارة العالمية؛

٤ - ترحب أيضا بالأهمية التي علقتها الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على إقامة شراكة دائمة من أجل التنمية بين الجهات الفاعلة غير الحكومية والمؤتمر والمبادرة التي اتخذها الأمين العام للمؤتمر لعقد اجتماعات مع الجهات الفاعلة ذات الصلة؛

٥ - وإذ تسلم بالدور الذي يؤديه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بصفته مركز التنسيق داخل الأمم المتحدة للمعالجة المتكاملة لقضايا التنمية والقضايا المترابطة في مجالات التجارة والمالية والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة؛

٦ - وإذ تسلم أيضا بضرورة مواصلة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، لكونه يتمتع بميزة نسبية في معالجة قضايا التنمية المتصلة بالتجارة، تيسير إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي، والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال في النظام التجاري الدولي، بطريقة تحقق التكامل مع منظمة التجارة العالمية وتعزيز التنمية عن طريق التجارة والاستثمار بالتعاون والتنسيق مع مركز التجارة الدولية والمؤسسات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية؛

٧ - تدعو، في هذا الصدد، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أن يواصل، في جملة أمور، متابعة التطورات في نظام التجارة الدولية، لا سيما فيما يتعلق بآثارها على البلدان النامية، وأن يحدد الفرص الجديدة الناشئة عن تطبيق اتفاقات جولة أوروغواي؛

٨ - تقرر، في هذا السياق، وجوب أن يواصل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تنفيذ برنامج عمله مع التركيز على قضايا العولمة والتنمية، والتجارة الدولية في مجالي السلع والخدمات، ومسائل السلع الأساسية، والاستثمار، وتطوير المؤسسات والتكنولوجيا، وتوفير الخدمات للهياكل الأساسية المعنية بالتنمية والكفاءة التجارية؛

٩ - تدعو رئيس مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في دورته التاسعة، أن ينظر في عقد اجتماع استعراضي خاص رفيع المستوى قبل الدورة العاشرة للمؤتمر بسنتين؛

---

(٤) الصكوك القانونية المتضمنة نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، التي حررت في مراكش في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (منشورات أمانة مجموعة "غات"، رقم المبيع GATT/1994-7).

ثانيا

١ - تؤكد الحاجة الماسة إلى مواصلة تحرير التجارة في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، بما في ذلك تحريرها عن طريق إجراء تخفيض كبير في التعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز القائمة في وجه التجارة، ولا سيما الحواجز غير الجمركية، وإزالة الممارسات التمييزية والحمائية في العلاقات التجارية الدولية، وتحسين فرص الوصول بالنسبة لصادرات البلدان النامية، وتعزيز قدرة صناعاتها المحلية على التنافس، وتيسير التكيف الهيكلي فيما بين الاقتصادات النامية؛

٢ - تؤكد أيضا على ضرورة تحقيق التكامل التام فيما بين الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال، وكذلك اقتصادات البلدان الأخرى، لا سيما عن طريق تحسين فرص الوصول بالنسبة لصادراتها وفقا للنظام التجاري المتعدد الأطراف، وتسلم في هذا الصدد بأهمية التكامل الاقتصادي الإقليمي المفتوح للاقتصادات المهتمة التي تمر بمرحلة انتقال فيما بينها ومع البلدان المتقدمة النمو و/أو البلدان النامية من أجل إتاحة امكانيات جديدة للتوسع في التجارة والاستثمار؛

٣ - تدرك أن منظمة التجارة العالمية توفر الإطار لنظام تجاري متعدد الأطراف مفتوح قائم على قواعد وعادل ومأمون وغير تمييزي وشفاف وقابل للتنبؤ به وتؤكد على أنه ينبغي لجميع أعضاء منظمة التجارة العالمية أن ينفذوا التزاماتهم فيما يتعلق باتفاقات جولة أوروغواي تنفيذا كاملا ومبكرا وأمينا ومتواصلا وينبغي أن تطبق بصورة فعالة جميع أحكام الوثيقة الختامية التي تجسدت فيها نتائج مفاوضات جولة أوروغواي المتعددة الأطراف[٥]، وذلك لتحقيق أقصى حد ممكن من النمو الاقتصادي والمنافع الإنمائية للجميع، مع مراعاة الصعوبات والمصالح التي تنفرد بها البلدان النامية؛

٤ - تحث الحكومات والمنظمات المعنية على التنفيذ الكامل والسريع لقرار مراكش الوزاري بشأن التدابير التي اتخذت لصالح أقل البلدان نموا، وعلى التطبيق بصورة فعالة للقرار الخاص بالتدابير المتعلقة بالآثار السلبية الممكنة لبرنامج الاصلاح على أقل البلدان نموا وعلى البلدان المستوردة الصافية للأغذية، فضلا عن تنفيذ التوصيات التي اعتمدت في الاستعراض الشامل في منتصف المدة لتنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا وفي الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، من حيث علاقاتها بالتجارة والمسائل ذات الصلة بالتجارة لأقل البلدان نموا؛

٥ - تؤكد أهمية تعزيز النظام التجاري الدولي وتحقيق المزيد من العالمية له، وترحب بالعملية الموجهة نحو تمكين البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؛ وتؤكد على ضرورة قيام الحكومات الأعضاء في المنظمة والمنظمات الدولية المعنية بالأمر بمد يد المساعدة إلى البلدان غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية لتسهيل ما تبذله من جهود نحو الانضمام إلى تلك

---

(٥) المرجع نفسه، المجلد الأول.

المنظمة بصورة سريعة على أساس حقوق والتزامات الانضمام إليها، وعلى ضرورة قيام المؤتمر بتقديم المساعدة التقنية اللازمة للإسهام في إدماج تلك البلدان إدماجا كاملا وسريعا في نظام التجارة المتعدد الأطراف؛

٦ - وتؤكد أيضا أهمية المؤتمر الوزاري الافتتاحي لمنظمة التجارة العالمية، الذي سيعقد في سنغافورة، بشأن استعراض تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي وجدول أعمالها الضمني، مؤكدة على أنه ينبغي أن يتم الاضطلاع بالأنشطة الرامية إلى تنفيذ جدول الأعمال هذا ومعالجة المجتمع الدولي لـ "المسائل الجديدة" بطريقة تؤثر على سير العلاقات التجارية الدولية، بصورة متوازنة تأخذ في الاعتبار شواغل جميع الدول، بما في ذلك البلدان النامية؛

٧ - وتؤكد كذلك أن آلية تسوية المنازعات التي تأخذ بها منظمة التجارة العالمية هي عنصر أساسي فيما يتعلق بسلامة ومصداقية النظام التجاري المتعدد الأطراف والتحقيق الكامل للمنافع المتوقعة من اختتام جولة أوروغواي؛

٨ - تعرب عن الأسى لأي محاولة ترمي إلى تجاوز أو إضعاف الإجراءات المتفق عليها بصورة متعددة الأطراف والمتعلقة بسير التجارة الدولية، مثل اللجوء إلى تدابير انفرادية علاوة على التدابير المتفق عليها في جولة أوروغواي وتؤكد على ضرورة عدم استخدام الشواغل البيئية والاجتماعية لأغراض حمائية.

٩ - تؤكد الحاجة إلى اتباع نهج متوازن ومتكامل إزاء قضايا البيئة والتجارة والتنمية؛

١٠ - تؤكد من جديد على أنه ينبغي أن يكون هدف الحكومات هو ضمان أن تكون سياساتها التجارية والبيئية داعمة لبعضها البعض بغية تحقيق التنمية المستدامة، وينبغي ألا تستخدم سياساتها وتدابيرها البيئية التي تنطوي على آثار تجارية لأغراض حمائية تحقيقا لتلك الغاية، وتؤكد من جديد أن التدابير الإيجابية من قبيل إتاحة إمكانية الوصول إلى الأسواق، وبناء القدرات، وتحسين فرص الوصول إلى مصادر التمويل وإتاحة إمكانية نقل التكنولوجيا، مع مراعاة العلاقة بين الاتفاقات ذات الصلة بالتجارة والتكنولوجيا، هي وسائل فعالة لمساعدة البلدان النامية على تحقيق أهدافها المتفق عليها بصورة متعددة الأطراف، بينما تشير إلى أن من شأن تدابير التجارة، في حالات معينة، أن تساعد في تحقيق أهداف الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف، فضلا عن ضمان اتباع نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بعدم التمييز وبالإنصاف؛

ثالثا

١ - تعترف بالتقدم الهام الذي أحرز في فهم العلاقة بين التجارة والبيئة في لجنة التجارة والبيئة التابعة لمنظمة التجارة العالمية، وكذلك في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وفي لجنة التنمية المستدامة، بما في ذلك التوصيات التي اعتمدتها في دورتها الرابعة، وتطلب إلى المؤتمر أن يواصل عمله المتعلق بالتجارة والبيئة والتنمية، بالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية بالأمر، بما فيها لجنة التنمية المستدامة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي، والمنظمات الإقليمية، فضلا عن منظمة التجارة العالمية؛

٢ - ترجو من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يواصل دوره الخاص المتمثل في تشجيع التكامل في مجالات التجارة والبيئة والتنمية، وفقا للفقرة ٢٧ من قرار الجمعية العامة ٩٥/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وذلك بدراسة قضايا التجارة والبيئة من منظور إنمائي، بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة التجارة العالمية وبوصفه مدير مهام للجنة التنمية المستدامة؛

٣ - تؤكد على ما للأونكتاد من دور في سياق الدورة الاستثنائية المقبلة للجمعية العامة فيما يتعلق بإجراء استعراض وتقييم عامين لتنفيذ البند ٢١ من جدول الأعمال؛

٤ - وتطلب إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يقوم، في ضوء ما أسفرت عنه الدورة التاسعة للمؤتمر من نتائج، بتحديد وتحليل الآثار الإنمائية للقضايا ذات الصلة بالاستثمار، مع مراعاة مصالح البلدان النامية والعمل الذي قامت به منظمات أخرى؛

٥ - وتؤكد من جديد ضرورة إعطاء أولوية للمشاكل التي تواجهها أقل البلدان نموا، وخصوصا لاتخاذ تدابير، حسب الاقتضاء، لمساعدة أقل البلدان نموا على الاستفادة من الفرص المحتملة إلى أقصى حد ممكن والتقليل إلى أدنى حد من الصعوبات التي تنشأ عن اتفاقيات جولة أوروغواي؛

٦ - تطلب إلى الحكومات والهيئات والمنظمات والأجهزة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية اتخاذ تدابير محددة بهدف التنفيذ التام وعلى سبيل الاستعجال لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، بما في ذلك اتخاذ التدابير والتوصيات المتفق عليها في استعراض منتصف المدة للمؤتمر، خاصة فيما يتصل بالتجارة والتنمية؛

٧ - تدعو الأونكتاد والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تحسين التعاون فيما بين البرامج القطرية للمؤتمر لصالح أقل البلدان نموا وإجراء حوار عام بشأن الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية لهذه البلدان في مؤتمري المائدة المستديرة للفريق الاستشاري التابع للبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واضعا في الاعتبار قرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠؛

٨ - تؤكد الحاجة إلى إيلاء اهتمام خاص، في سياق التعاون الدولي فيما يتعلق بقضايا التجارة والتنمية، إلى تنفيذ الالتزامات الإنمائية الدولية العديدة الموجهة إلى تلبية الاحتياجات والمشاكل الإنمائية الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية والدول غير الساحلية النامية، فضلا عن ضرورة الاعتراف بأن البلدان النامية التي تقدم خدمات العبور تحتاج إلى دعم كاف من أجل صيانة وتحسين هياكلها الأساسية الخاصة بالعبور؛

٩ - تدعو البلدان المانحة للأفضليات أن تواصل تحسين وتجديد برامج نظامها المعمم للأفضليات اتساقا مع النظام التجاري لما بعد جولة أوروغواي، ومع هدف إدماج البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، في النظام التجاري الدولي، وتشدد على أنه ينبغي إيجاد الطرق والوسائل الكفيلة بضمان زيادة الانتفاع بخطط نظام الأفضليات المعمم، لا سيما من قبل أقل البلدان نموا؛

١٠ - تحيط علما بالقلق الذي أبدته الأطراف المستفيدة من أن توسيع نظام الأفضليات المعمم بربط الأهلية باعتبارات غير تجارية قد ينتقص من قيمة مبادئه الأصلية، وهي بالتحديد عدم التمييز والعالمية واقتسام الأعباء وعدم المعاملة بالمثل؛

١١ - تؤكد أنه ينبغي للحكومات، وللمنظمات الدولية أن تقدم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية لتمكينها من المشاركة بصورة أكثر فعالية في النظام التجاري الدولي؛

١٢ - تشجع الأونكتاد على مواصلة تشجيع الحوار بين الجنوب والجنوب، بما في ذلك التعاون الثلاثي، وتشير في هذا الصدد إلى نتائج الاجتماع الحكومي الدولي لخبراء التعاون بين الجنوب والجنوب، الذي عُقد في نيويورك في الفترة من ٣١ تموز/يوليه إلى ٤ آب/أغسطس ١٩٩٥، وإلى ما أسفرت عنه الدورة التاسعة للمؤتمر من نتائج؛

١٣ - تلاحظ أن المؤتمر المقبل بشأن التعاون بين الجنوب والجنوب المعني بالتمويل والتجارة والاستثمار، المزمع عقده في سان خوسيه، كوستاريكا، سوف يتيح الفرصة للبلدان النامية كي تتقدم بمبادرات بشأن مسألة "الشراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية"، وتدعو المجتمع الدولي إلى دعم هذه المبادرات؛

١٤ - تطلب إلى الأمين العام للأونكتاد أن يقوم، عن طريق الأمين العام للأمم المتحدة، بتقديم اقتراح بشأن الوفورات الناجمة عن التحسين العام لفعالية التكلفة بفضل توصيات الدورة التاسعة للمؤتمر، بما في ذلك إعادة تشكيل الآلية الحكومية الدولية وإصلاح الأمانة العامة، وإلى تقديم اقتراح بشأن كيفية إعادة تخصيص جزء من الوفورات التي تحققت في دورة ميزانية الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ بهدف تعزيز قدرات المؤتمر في المجالات ذات الأولوية، بما فيها، في جملة أمور، التعاون التقني.

- - - - -